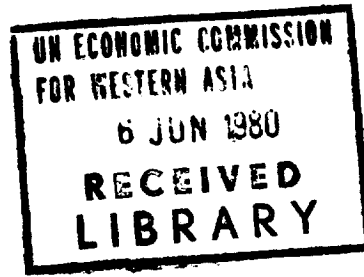




التوزيع : عام  
E/ECWA/94/Corr.1  
٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠  
الأصل : بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩ - ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٠

بغداد - العراق

البند ١١ من جدول الأعمال الموقت

التعاون فيما بين البلدان النامية

(متابعة لقرار اللجنة ٧٠(٦))

تصويب

تستبدل الفقرات الفرعية التالية (أ) ، (أ') ، (أ'') بالفقرة الفرعية (أ) الواردة ضمن

الفقرة ٤ ، ص ٠٢

(أ) في نطاق الجهود الشاملة التي تبذلها مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، واصلت الأمانة التنفيذية للجنة تعاونها الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية ، في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين الإقليمي والمشاركين بين الأقاليم . وقد شملت نشاطات اللجنة في هذا الصدد المشاركة الفعالة في مداولات الاجتماع الإقليمي الآسيوي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمنعقد في مانيليا في ٧-٥ كانون الثاني/يناير . وقد ضم هذا الاجتماع البلدان الآسيوية في مجموعة السبعة والسبعين بما فيها البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتناول بالبحث عددا من المشاكل الهامة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وهي : (١) وضع نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛ (٢) التعاون فيما بين المنظمات التجارية الحكومية ؛ (٣) إقامة مشاريع تسويقية متعددة الجنسية ؛ (٤) تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين على المستويات شبه الإقليمية ، والإقليمية ، والمشاركة بين الأقاليم . وقد ارفق بهذا التقرير توصيات اجتماع مانيليا التي سيجري تقديرها إلى الاجتماعات المشتركة بين الأقاليم لـ "مجموعة السبعة والسبعين" (المرفق الثالث) . وستواصل الأمانة التنفيذية للجنة اهتمامها بهذه القضايا وغيرها من القضايا الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة على الصعيدين الإقليمي والمشاركين بين الأقاليم .

(أ') فيما يتعلق بتدعيم مشاريع التعاون والتكامل الاقتصادي بين على المستويات شبه الإقليمية ، والإقليمية والمشاركة بين الأقاليم ، فقد باشرت الأمانة التنفيذية للجنة بإجراء دراسة رئيسية لاستقصاء الجوانب المتنوعة لجهود التعاون والتكامل الاقتصادي بين في غربي آسيا . ويرمي الهدف الرئيس لهذه الدراسة إلى الإسهام في تحقيق تفهم أفضل للعوامل الاقتصادية المؤثرة على التعاون ، التي تحوق هذا التعاون أو تعترض مسيرته ، ومن ثم تحديد أشكال التعاون التي ينبغي أن تتجه إليها الجهود الراهنة ، إلى جانب التعرف على الأماكن العملية والمتطلبات اللازمة لتحقيق أشكال من التعاون أكثر تقدما . ولدى تنفيذ هذه الدراسة فقد كان التعاون والتنسيق منشودين ، ولا يزالان ، بين اللجنة وبين حكومات بلدان المنطقة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وجامعة الدول العربية ، والصناديق والمنظمات الإقليمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . أما الأجزاء الرئيسية التي تم استكمالها من هذه الدراسة ، وتلك التي لا تزال قيد الاستكمال ، فإنها تتناول بالبحث العقبات الرئيسية التي تحوق التعاون الاقتصادي الوثيق في غربي آسيا والمنافع العائدة من

هذا التعاون . كما تعالج تطور التعاون والتكامل الاقتصادي بين في غربي آسيا ، وتجارة السلع وحركة عوامل الانتاج ، بما في ذلك ايراد خلاصة وافية لتدفقات التجارة داخل المنطقة . ومن المستهدف طرح نتيجة هذه الدراسة للنظر في اجتماع فريق الخبراء بشأن قضايا التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي ، من المقرر عقده في ١٩٨٠ أو ١٩٨١ .

(أ) في اطار التعاون والتكامل الصناعيين ، استكملت اللجنة جزءاً من دراسة عن التنسيق بين خطط وبرامج التصنيع . ويستعرض هذا الجزء باختصار سياسات التصنيع والوسائل المتنوعة المستخدمة لرفع عجلة التنمية الصناعية في معظم بلدان المنطقة . وتم في هذا الصدد ايضا بحث العناصر ذات الصلة في السياسات التجارية والمالية والنقدية ، وكذلك الجهود المبذولة لوضع الأصول الاجرائية للتعاون الاقليمي في مجال تعزيز التصنيع . اما الجزء المتبقي من هذه الدراسة ، وهو الآن قيد الانجاز ، فسوف يفحص مدى ملائمة الخطط والبرامج الصناعية في مختلف بلدان اللجنة لقيام تعاون مشترك بين البلدان ، ومن ثم يقترح عدداً من الاساليب التي يمكن انتهاجها بغية صياغة سياسات اقليمية للتعاون الصناعي .

تقرأ الجملة الثانية من الفقرة الفرعية ٤ (ز) ، ص ٣ ، على النحو التالي : "..... ويمعقد المعهد سنويا دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . وقد شملت هذه الدورات في ١٩٧٩ مواضيع من قبيل تخطيط التنمية وتقنيات التخطيط المتقدمة ، ومتابعة تنفيذ الخطط الانمائية ، وتقييم المشاريع" .

تضاف الفقرة التالية الى الفقرة الفرعية ٤ (ي) ، ص ٤ : "..... وتتواصل الجهود بهدف القاء نظرة جديدة على احتياجات المساعدة التقنية لهذه البلدان وغيرها من البلدان الأعضاء في اللجنة في هذا المجال بغية وضع برامج أكثر شمولاً تتفق وألويات التنمية واهدافها (انظر الوثيقة E/ECWA/91 فيما يتصل بالبند ٦ (أ) من جدول الأعمال) . وقد أعدت اللجنة ورقة شاركت بها في مداولات اجتماع فريق الخبراء رفيعي المستوى المنعقد في جنيف في ٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، بوصفه جزءاً من الاستعدادات التجارية لوضع برنامج عمل جديد وأساسي لأقل البلدان نمواً على أن يتم من تقديمه الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والمقرر انعقاده في ١٩٨٠ .